

دار الوطين

٩٥

الرمانية الرشاد

فوائدها
أصنافها
مصارفها

لسماحة الشيخ

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

مفتي عام المملكة العربية السعودية

خصم خاص للتوزيع الخيري

الرياض - ص.ب. ٤٢٠٤٢ - ت. ٣٣١٠٤٧٩٢٠ - ف. ٤٧٦٤٦٥٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ لَا نَبِيٌّ
بَعْدَهُ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ.

أما بعد:

* **فَإِن** الباعث لكتابه هذه الكلمة هو النصح
والتدذير بفرضية الزكاة التي تساهل بها الكثير من
المسلمين، فلم يخرجوها على الوجه المشروع مع عظم
 شأنها، وكونها أحد أركان الإسلام الخمسة التي لا
 يستقيم بناؤه إلا عليها؛ لقول النبي ﷺ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ
 عَلَى خَمْسٍ: شَهادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولَ اللَّهِ، وَإِقَامِ
 الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَحَجَّ الْبَيْتِ» [متفق
 عليه].

* **وَفِرْضُ** الزكاة على المسلمين من أظهر محسن
الإسلام ورعايته لشئون معتنقيه؛ لكثره فوائدتها، ومسيس
 حاجة فقراء المسلمين إليها.

* **فَمِنْ فَوَائِدِهَا:** تبییت أو اصر المودة بين الغني والفقیر؛
 لأن النفوس مجبرة على حب من أحسن إليها.

* **وَمِنْهَا:** تطهير النفس وتزكيتها، وبعد بها عن خلق
 الشح والبخل كما أشار القرآن الكريم إلى هذا المعنى في
 قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيْهِمْ بِهَا﴾
 [التوبه: 103].

* **وَمِنْهَا:** تعوید المسلم صفة الجود والكرم والعطف
 على ذي الحاجة.

* **وَمِنْهَا:** استجلاب البركة والزيادة والخلف من الله كما
 قال تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾
 [سبأ: 39]، وقول النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «يقول
 الله عز وجل: يا ابن آدم، أنفق ننفق عليك» [رواه البخاري
 ومسلم].

إِلَيْهِ أَكْثَرُ ذَلِكَ مِنَ الْفَوَائِدِ الْكَثِيرَةِ.

* **وقد** جاء الوعيد الشديد في حق من بَخلَ أو قَسَرَ في إخراجها ، قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الْذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرُوهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (٢٤) يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكَوَى بِهَا جَاهَهُمْ وَجَنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ ﴾ [التوبه: ٣٤، ٣٥] فـكـلـ مـالـ لاـ تـؤـدـيـ زـكـاتـهـ فـهـوـ كـنـزـ يـعـذـبـ بـهـ صـاحـبـهـ يـوـمـ الـقيـامـةـ ،ـ كـمـ دـلـ علىـ ذـلـكـ الـحـدـيـثـ الصـحـيـحـ عـنـ النـبـيـ ﷺ أـنـهـ قـالـ :ـ «ـ مـاـ مـنـ صـاحـبـ ذـهـبـ وـلـاـ فـضـةـ لـاـ يـؤـدـيـ حـقـهـ إـلـاـ إـذـاـ كـانـ يـوـمـ الـقيـامـةـ صـفـحـتـ لـهـ صـفـائـحـ مـنـ نـارـ فـأـحـمـيـ عـلـيـهـاـ فـيـ نـارـ جـهـنـمـ ،ـ فـيـكـوـىـ بـهـاـ جـنـبـهـ وـجـبـيـنـهـ وـظـهـرـهـ ،ـ كـلـمـاـ بـرـدـتـ أـعـيـدـتـ لـهـ ،ـ فـيـ يـوـمـ كـانـ مـقـدـارـهـ خـمـسـيـنـ أـلـفـ سـنـةـ حـتـىـ يـقـضـيـ بـيـنـ الـعـبـادـ ،ـ فـيـرـىـ سـبـيـلـهـ ،ـ إـمـاـ إـلـىـ الـجـنـةـ ،ـ وـإـمـاـ إـلـىـ النـارـ ﴾ [رواه مسلم وأبوداود وأحمد].

* **ثم** ذكر النبي ﷺ صاحب الإبل والبقر والغنم الذي لا يؤدّي زكاتها ، وأخبر أنه يُعذّب بها يوم القيمة .

* **وصح** عن رسول الله ﷺ أنه قال : «من آتاه الله مالاً فلم يؤدّ زكاته مثل له شجاعاً أقرع له زبيستان يطوقه يوم القيمة ، ثم يأخذ بلهزمته - يعني شدقته - ثم يقول : أنا مالك ، أنا كنزة» [رواه البخاري وابن ماجة وأحمد]. ثم تلا النبي ﷺ قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسِنَ الَّذِينَ يَخْلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ بِلَهُ شَرٌّ لَهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [آل عمران: ١٨٠].

* **والزكاة** تجب في أربعة أصناف : الخارج من الأرض من الحبوب والثمار ، والسائلة من بهيمة الأنعام ، والذهب والفضة ، وعروض التجارة .

* **ولكل** من هذه الأصناف الأربعة نصاب محدود لا تجب الزكاة فيما دونه :

* **فنصاب الحبوب والثمار** خمسة أوسق ، والوَسْق ستون صاعاً بصاع النبي ﷺ ، فيكون مقدار النصاب بصاع النبي ﷺ من التمر والزبيب والحنطة والأرز والشعير

ونحوها ثلاثة صاع بصاع النبي ﷺ، وهو أربع حفnotas ، يدى الرجل العتدل الخلق إذا كانت يداه ملوعتين .

* **والواجب** في ذلك العشر إذا كانت النخيل والزرع تسقى بلا كلفة كالأتمار والأنهار والعيون الجارية ونحو ذلك . أما إذا كانت تسقى بمئونة وكلفة كالسواني والمكائن الرافعه للماء ونحو ذلك فإن الواجب فيها نصف العشر كما صح الحديث بذلك عن رسول الله ﷺ .

* **وأما نصاب السائمة** من الإبل والبقر والغنم ففيه تفصيل مبين في الأحاديث الصحيحة عن رسول الله ﷺ ، وفي استطاعة الراغب في معرفته سؤال أهل العلم عن ذلك ، ولو لا قصد الإيجاز لذكرناه لتمام الفائدة .

* **واما نصاب الفضة** فمائة وأربعون مثقالاً ، ومقداره بالدرارم العربية السعودية ستة وخمسون ريالاً .

* **ونصاب الذهب** عشرون مثقالاً ، ومقداره من الجنيهات السعودية أحد عشر جنيهاً وثلاثة أسبياع الجنيه ، وبالغرام اثنان وتسعون غراماً ، والواجب فيما ربع العشر على من ملك نصاباً منهما أو من أحد هما وحال عليه الحول .

* **والربح** تابع للأصل ، فلا يحتاج إلى حول جديد ، كما أن نتاج السائمة تابع لأصله ، فلا يحتاج إلى حول جديد إذا كان أصله نصاباً .

* **وفي حكم الذهب والفضة** الأوراق النقدية التي يتعامل بها الناس اليوم سواء سميت درهماً أو ديناراً أو دولاراً أو غير ذلك من الأسماء ، إذا بلغت قيمتها نصاب الفضة أو الذهب ، وحال عليها الحول ؛ وجبت فيها الزكاة .

* **ويلتحق** بالنقود حلي النساء من الذهب أو الفضة خاصة إذا بلغت النصاب وحال عليها الحول ، فإن فيها الزكاة وإن كانت معدة للاستعمال أو العارية في أصح

قولي العلماء، لعموم قول النبي ﷺ: «ما من صاحب ذهب أو فضة لا يؤدي زكاتها إلا إذا كان يوم القيمة صُفحت له صفائح من نار ...» [رواه مسلم]. إلى آخر الحديث المقدم.

* **ولما** ثبت عن النبي ﷺ أنه رأى بيد امرأة سوارين من ذهب فقال: «أتعطين زكاة هذا؟» قالت: لا، قال: أيسرك أن يُسُورَك الله بهما يوم القيمة سوارين من نار؟ فألقتهما وقالت: هما لله ولرسوله» [آخر جه أبو داود والنسائي بسنده حسن].

* **وثبت** عن أم سلمة رضي الله عنها أنها كانت تلبس أوضاحاً من ذهب فقالت: يا رسول الله! أكتز هو؟ فقال ﷺ: «ما بلغ أن يُرْكَي فَرُكَّي فليس بكنز» [رواه البخاري]. مع أحاديث أخرى في هذا المعنى.

* **أما العروض** وهي السلع المعدة للبيع فإنها تُقوم في آخر العام ويُخرج ربع عشر قيمتها سواء كانت قيمتها مثل ثمنها أو أكثر أو أقل، لحديث سمرة قال: «كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي نعده للبيع» [رواه أبو داود]. ويدخل في ذلك الأراضي المعدة للبيع والعمارات والسيارات والمكائن الرافعة للماء وغير ذلك من أصناف السلع المعدة للبيع.

* **أما العمارات المعدة للإيجار لا للبيع**، فالزكاة في أجورها إذا حال عليها الحول، أما ذاتها فليس فيها زكاة لكونها لم تعد للبيع.

وهكذا السيارات الخصوصية والأجرة ليس فيها زكاة إذا كانت لم تعد للبيع وإنما اشتراها صاحبها للاستعمال. وإذا اجتمع لصاحب سيارة الأجرة أو غيره نقود تبلغ النصاب فعليه زكاتها إذا حال عليها الحول سواء كان أعلاها للنفقة أو للتزوج أو لشراء عقار أو لقضاء دين أو غير ذلك من المقاصد، لعموم الأدلة الشرعية الدالة على وجوب الزكاة في مثل هذا.

* **والصحيح** من أقوال العلماء أن الدين لا يمنع الزكوة لما تقدم.

* وهكذا أموال اليتامى والمجانين تجب فيها الزكاة عند جمهور العلماء إذا بلغت النصاب وحال عليها الحول، ويجب على أوليائهم إخراجها بالنية عنهم عند تمام الحول، لعموم الأدلة، مثل قول النبي ﷺ في حديث معاذ لما بعثه إلى أهل اليمن: «إِنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ فِي فَقَرَائِهِمْ».

* **والزكاة حق الله**، لا تجوز المحاباة بها لمن لا يستحقها، ولا أن يجلب الإنسان بها لنفسه نفعاً أو يدفع ضرراً، ولا أن يقي بها ماله أو يدفع بها عنه مذمة، بل يجب على المسلم صرف زكاته لستحقيقها لكونهم من أهلها لغرض آخر، مع طيب النفس بها والإخلاص لله في ذلك حتى تبرأ ذمته ويستحق جزيل المثوبة والخلف.

* وقد أوضح الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم أصناف أهل الزكوة، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤْلَفَةُ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبه: 60].

* وفي ختم هذه الآية الكريمة بهذين الاسمين العظيمين تنبيه من الله سبحانه لعباده على أنه سبحانه هو العليم بأحوال عباده؛ من يستحق منهم للصدقة ومن لا يستحق، وهو الحكيم في شرعه وقدره، فلا يضع الأشياء إلا في مواضعها اللائقة بها وإن خفي على بعض الناس بعض أسرار حكمته؛ ليطمئن العباد لشرعه ويسلموا حكمه.

والله المسئول أن يوفقنا وال المسلمين للفقه في دينه، والصدق في معاملته، والمسابقة إلى ما يرضيه، والعافية من موجبات غضبه، إنه سميع قريب. وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وآلـه وصحبه.

الرئيس العام لإدارات البحث العلمية

والإفتاء والدعوة والرشاد

سماحة الشيخ/ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز